

بتدبير آثار الأزمات المتتالية وثقل التراكبات من جهة، ومن جهة أخرى بضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق التحول الذي نطمح إليه جميعا ويستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات، ويلمسون أثره على معيشهم اليومي.

وتأتي على رأس هذه الأوراش تلك المنبثقة عن التوجيهات الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي، إلى جانب التزامات البرنامج الحكومي. ومن البديهي، حضرات السيدات والسادة، أن تستوقفنا هذه المعادلة الثنائية، التي تقوم على مواجهة الأزمة بالطموح الإرادي، وباستحضار عناصر القوة ومكامن الضعف من أجل قراءة واقعية، تمكننا من استجلاء فرص النجاح في فك هذه المعادلة، ضمن محيط دولي ملتبس ومفتوح على المجهول، تغيب فيه عناصر الاستقرار الضرورية لتوفير نظرة واضحة، ليس فقط على المدى القريب، بل أيضا على المدى المتوسط والمدى البعيد.

ومن الأكيد، أننا اليوم، مطالبون بالتعبئة أكثر من أي وقت مضى، لاستشراف الفرص التي تتيحها إمكانياتنا ومحيطنا، والتحلي برؤية متبصرة تؤطر فعلنا الجماعي، كل واحد في مجاله، والاستثمار الأمثل لمؤهلاتنا المادية وذكائنا الجماعي من أجل توفير الشروط اللازمة لتعزيز مناعة بلادنا في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهنا.

فهناك مجموعة من التحديات الآنية والمستقبلية التي سنعمل جميعا على التصدي لها، وهي مرتبطة:

أولاً: بمواجهة التطورات الدولية: وقد توقعنا بشكل كبير في الحد من آثارها على القدرة الشرائية للمواطنين، بفضل التدابير التي تم اتخاذها بتعليقات ملكية سامية؛

ثانياً: بتعزيز السلم الاجتماعي من خلال إعادة فتح جسور الحوار الاجتماعي والتجاوب مع مطالب الشغيلة؛

ثالثاً: بالتنفيذ الحازم والفوري للتوجيهات الملكية السامية الصادرة في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، ولاسيما فيما يخص استراتيجية التعامل مع إشكالية الجفاف الذي أصبح واقعا بنيويا يتطلب سياسة شمولية للحفاظ على الموارد المائية وتمييزها وتطوير آليات تدبيرها؛

أما التحدي الرابع: فيمكن في تدبير ثقل الملفات التي ظلت عالقة، وذلك من منطلق تحمل المسؤولية تجاه الوطن والمواطنين، كما هو الحال بالنسبة لملف التقاعد، وإعادة الهيكلة المالية لمجموعة من المؤسسات العمومية كالملعب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وإصلاح مدونة الشغل، وإخراج القانون المنظم للحق في الإضراب إلى حيز الوجود، إلى جانب ميثاق الاستثمار.

وارتباطا بموضوع الاستثمار، فلا بد لي أن أؤكد لكم أن الحكومة ستواصل الاشتغال بنفس الالتزام والمسؤولية، قصد تيسير شروط الاستثمار العام والخاص، الوطني والأجنبي بشكل أكبر، وبما يُمكن من

محضر الجلسة رقم 060

التاريخ: الخميس 23 ربيع الأول 1444 هـ (20 أكتوبر 2022م).

الرئاسة: السيد راشد الطالب العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية مساء.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان، مخصصة لتقديم مشروع

قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

السيد راشد الطالب العلمي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة

للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون رقم

22.50 للسنة المالية 2023.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

يشرفني أن أقدم أمامكم اليوم، لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون

المالية لسنة 2023.

وكما تعودنا على مدار سنة كاملة من عمر الحكومة والولاية التشريعية

الحالية، أؤكد لكم مجددا أن الحكومة حريصة على روح التعاون والانسجام

بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وستبقى منفتحة، بكل مسؤولية،

على تطوير هذه العلاقة نحو الأفضل بغية تحقيق المنجزات التي يصبو إليها

صاحب الجلالة نصره الله، وتتنظرها بلادنا بكل مكوناتها.

السيدات والسادة،

إن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 محكومٌ بمعادلة ثنائية تتعلق

السياسة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك نصره الله، من تحقيق نمو اقتصادي بلغ 7,9% سنة 2021، فيما تحسن عجز الميزانية بـ 1,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام، ليستقر عند 5,9%، بفضل تحسن الموارد.

ويُتوقع ألا تتجاوز نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لهذه السنة نسبة 1,5%، نتيجة تراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 13% بفعل الجفاف، فيما تم تدارك تأثير تراجع بعض القطاعات المرتبطة بسلاسل التوريد بفعل الأداء الجيد للقطاع الثالث، وبناء على ذلك سيبلغ نمو الناتج الداخلي غير الفلاحي 3,4% مقابل 6,8% سنة 2021.

ورغم هذه الظروف الصعبة وارتفاع حاجيات التمويل، فسيتراجع عجز الميزانية إلى 5,3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 5,9% المسجل خلال السنة الماضية، مع الحفاظ على الاحتياطات من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات.

وقد تأكد هذا المنحى الإيجابي من خلال الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته بلادنا خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الحالية، إذ كشفت المؤشرات القطاعية تحسنا بفعل النتائج الإيجابية المحققة من طرف القطاعات التصديرية.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بارتفاع صادرات الفوسفاط ومشتقاته بـ 68%، موازاة مع ارتفاع مبيعات قطاع السيارات بـ 29%، والتي بلغت أعلى مستوياتها مقارنة بنفس الفترة من السنوات الخمس الماضية. وفي نفس الاتجاه، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، أزيد من 71 مليار درهم نهاية شهر غشت الماضي، متجاوزة بذلك المستويات المسجلة خلال نفس الفترة بين 2018 و2021.

وقد استرجع القطاع السياحي ديناميته بشكل يُقارب إلى حد كبير المستويات المحققة قبل الأزمة، وذلك بفضل تدابير الدعم المتعددة التي تم اتخاذها لإنعاش هذا القطاع.

وقد خصصت الحكومة مبلغا إجماليا يناهز 40 مليار درهم لدعم القطاعات الأكثر تضررا، ولضمان استقرار الأسعار، وهو ما يمكن من التحكم في التضخم في مستوى 5,8% خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية.

هذا فضلا عن التدابير المتخذة للحد من آثار الجفاف، موازاة مع الوفاء بالالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي لفائدة الأجراء في القطاعين العام والخاص.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعي جيدا حجم انتظارات المغاربة، كما نعي أن حجم التحديات أكبر؛ لكننا حريصون في الوقت ذاته على أن نجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2023، مُطلقا لترجمة تطلعات المواطنين إلى واقع ملموس، وأن نحول التحديات إلى فرص لتحقيق التقدم الذي نصبو إليه جميعا تحت

استيعاب كل المبادرات، وعلى الخصوص منها تشجيع المبادرات الاستثمارية للشباب ومغاربة العالم، فضلا عن أجرأة التعاقد الوطني للاستثمار الذي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله، والذي يتوخى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026.

كما سيكون توطيد أسس الدولة الاجتماعية بمثابة العنوان الأبرز لهذا المشروع من خلال استكمال ورش الحماية الاجتماعية، موازاة مع تأهيل العرض الصحي ومواكبة إصلاح المنظومة التعليمية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

ومن التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا أيضا، هناك الجانب الجيوسياسي الذي لا يمكن إغفاله، حيث لاتزال الوحدة الترابية لبلادنا في صلب انشغالنا الوطني الجماعي، باعتبارها قضيتنا الوطنية الأولى، وستظل كذلك.

وقد حققت بلادنا تقدما حاسما ونهائيا في هذا الصدد، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو التمويي بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

ولا يفوتني هنا أن أقدم بتحية إجلال وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تضحياتهم الجسام وعلى تفانيهم وتجددهم الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وضؤن أمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

إن رفع هذه التحديات المتعددة والمتشعبة، يتطلب منا عملا جماعيا متشبعا بالروح الوطنية العالية، يساهم فيه جميع المتدخلين، وخاصة منهم المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وذلك نظرا للمخاطر والصعوبات التي تطبع الوضع العالمي المُلتبس الذي نعيشه، حيث يأتي إعداد هذا المشروع في سياقٍ دولي استثنائي مطبوع باللايقين وباستحالة استشراف التطورات.

فبعد اختلال سلاسل الإنتاج والتوريد على المستوى العالمي بفعل الجائحة، انضفت الضغوطات المتمثلة في تفاقم التضخم وارتباك أسواق الطاقة والمواد الأولية والغذائية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا.

وكان من تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي أن تراجع التفاؤل الذي أعقب انكفاء الجائحة قبل سنة من الآن، حيث من المتوقع أن ينحصر معدل النمو العالمي في 3,2% خلال سنة 2022، وفي 2,7% خلال سنة 2023. بينما سَيُسَجَل اقتصاد منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا، نموا لن يتعدى 3,1% خلال سنة 2022، و0,5% خلال سنة 2023.

ورغم هذا السياق الدولي المضطرب، فقد تمكنت بلادنا بفضل

ضمان حماية سيادة القرار الوطني عبر الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية.

فبالنسبة للهدف الأول، والمتعلق باستكمال مشروع الحماية الاجتماعية كما أطلقه وحدد أبعاده صاحب الجلالة نصره الله، فإنه يترجم إرادة ثابتة لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛ حيث تعترم الحكومة في هذا الصدد، مواصلة التنزيل الفعلي لمختلف محاور ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي يشكل ثورة اجتماعية غير مسبوقة، من خلال اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستكمال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل كافة الفئات الاجتماعية، من خلال انتقال المستفيدين حاليا من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض نهاية هذه السنة.

وستتكفل الدولة بتكاليف الاشتراك في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لصالح ما يناهز 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة، من خلال تخصيص ما يناهز 9,5 ملايين درهم، وهو ما سيضمن لهذه الفئات الولوج للمؤسسات الاستشفائية على غرار باقي المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية.

وفي نفس الإطار، ستم مواكبة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، من خلال تخصيص 4,6 مليار درهم إضافية، ليبلغ بذلك إجمالي الميزانية المخصصة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية أزيد من 28 مليار درهم. ويتضمن تأهيل المنظومة الصحية عدة محاور، في مقدمتها تأهيل الموارد البشرية وتحسين ظروفها المادية، وشروط عملها، مع إعادة النظر في منظومة التكوين.

وفي هذا الصدد، سيتم إحداث 5500 منصب مالي مخصص للقطاع الصحي، إلى جانب تخصيص ما يفوق 1,5 مليار درهم لزيادة أجور مهنيي الصحة.

كما يتضمن المشروع مواصلة تأهيل العرض الصحي والرفع من جودته، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، حيث ستعرف هذه السنة افتتاح عدد من المنشآت الاستشفائية التي أذكر منها على سبيل المثال المستشفى الإقليمي بالقيطيرة، والمستشفى الإقليمي بإفران والمستشفى الإقليمي بالحسيمة، إضافة لاستكمال إنجاز البرنامج الوطني لتأهيل المراكز الصحية الأولية.

كما تعترم الحكومة إحداث ثلاثة (3) مستشفيات جامعية جديدة بكل من الراشيدية الذي سيتم إطلاق بنائه سنة 2023، ثم بني ملال وكلميم. من جانب آخر، وسعيا لتوفير الأدوية لضمان علاج الفئات المعوزة داخل المستشفيات العمومية، تعترم الحكومة الرفع من الاعتادات المالية المخصصة للأدوية إلى حوالي 2 مليار درهم قصد تغطية تكاليف الأدوية اللازمة.

كما يقترح مشروع قانون المالية، الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة

القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

وفي هذا الإطار، يقوم مشروع قانون المالية لسنة 2023 على مواصلة بناء الدولة الاجتماعية وتعزيز ركائزها، من خلال تدابير ملموسة وغير مسبوقة، ستُحسِّن لا محالة من ظروف عيش فئات عريضة من المواطنين، وذلك عبر تعميم الحماية الاجتماعية للطبقات الهشة والمعوزة، وتحسين القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، خصوصا العاملين بالقطاع العام والخاص والعاملين غير الأجراء والمتقاعدين، إلى جانب الارتقاء بالعرض الصحي وبالمدرسة العمومية، وتحسين آليات الولوج للسكن.

وسيتم تمويل كل ذلك، وفق منظور قائم على تعزيز آليات التضامن، من خلال الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الشركات الكبرى، مع إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم السنوات الثلاث القادمة؛ حيث أن السياق الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا اليوم، يُجِّم على الجميع المساهمة في تحمل النفقات الموجهة لتمويل الأوراش التنموية لبلادنا وفي مقدمتها الأوراش الاجتماعية الكبرى، تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمجالية

كما أننا نراهن، في إطار هذا المشروع، على إعطاء دفعة قوية للاستثمار في شقيه العام والخاص باعتباره رافعة أساسية لوضع أسس نمو مستدام، يخلق فرص الشغل، ويوفر موارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية، تفعيلا لتوجهات جلالة الملك حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة،

إن مشروع القانون المالي الذي أنشرف ببسط خطوطه العريضة أمامكم، يستند في صياغته على التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب الثالث الأخيرة لجلالته في مناسبات عيد العرش وثورته الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية الحالية، كما يستحضر مخرجات النموذج التنموي والتزامات البرنامج الحكومي.

وعلى هذا الأساس، يروم مشروع قانون المالية لسنة 2023 تحقيق أهداف كبرى، وهي:

- **أولا:** استكمال مشروع الحماية الاجتماعية كما أطلقها وحدد أبعادها صاحب الجلالة نصره الله، مع المضي في إنجاز باقي الأوراش الاجتماعية تجسيدا لتوجه الدولة الاجتماعية؛
- **ثانيا:** دعم الاستثمار وفق منظور يوازي بين تقوية جاذبية بلادنا للاستثمارات للحفاظ على النسيج الاقتصادي وتطويرة، والاستغلال الأمثل للموارد، وعلى رأسها الموارد المائية، وتقوية شروط خلق الثروة من جهة، وإنتاج فرص الشغل وتقليص الفوارق وضمان العيش الكريم للمواطنين من جهة أخرى؛
- **ثالثا:** تعبئة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الإصلاحات مع

من خلال وضع خارطة طريق مخطط إصلاح الجامعة المغربية، استندت في إعدادها إلى مشاورات موسعة.

وقد عبر أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي عن انخراطهم التام في تفعيل هذا المخطط الإصلاحي مقابل التزام الحكومة بتمكينهم من نظام أساسي جديد يحفزهم ويشن مجهوداتهم، ويكرس الاستحقاق، ويعزز جاذبية الجامعة ويؤهلها لاستقطاب الكفاءات؛ وقد خصص مشروع قانون المالية لهذا الغرض 600 مليون درهم.

ولابد هنا من الإشادة بمناخ الثقة الذي ميز كل جولات الحوار الاجتماعي والمسؤولية العالية للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، كما تؤكد في هذا الصدد انخراط الحكومة وحرصها على مأسسة هذا الحوار بشكل منظم حفاظا على الحقوق والواجبات، وتجسيدها فعلياً للمقاربة التشاركية التي تعتمدها.

وهكذا، ووفاء بالتزاماتها، فقد خصصت الحكومة في إطار مشروع قانون المالية ما يناهز 4 ملايين درهم للرفع من الأجور والتعويضات في قطاعات الصحة والتعليم والتعليم العالي، إلى جانب تخفيف العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين من الطبقة المتوسطة، والذي سيكلف 2,4 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتيسير الولوج إلى السكن اللائق، ستعتمد الحكومة إلى إحداث دعم مباشر للأسر لاقتناء السكن، بدل المقاربة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري والتي يصعب تقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن جانب آخر، ستعمل الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تشجيع إدماج الشباب في سوق الشغل، من خلال مواصلة تنزيل برنامج "أوراش" الذي يروم خلق 250 ألف منصب شغل، خلال سنتي 2022 و2023، والذي خصص له في مشروع قانون المالية لهذه السنة، ما يناهز 2,25 مليار درهم. هذا فضلا عن مواصلة برنامج "انطلاقة"، إلى جانب برنامج "الفرصة" الذي خصص له هذا المشروع 1,25 مليار درهم.

كما يتضمن مشروع قانون المالية إحداث 48200 منصبا ماليا مقابل 43860 منصب سنة 2022.

وفيما يخص دعم القدرة الشرائية للمواطنين، سيستمر صندوق المقاصة في أداء وظيفته من خلال تخصيص 26 مليار درهم في إطار هذا مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وللإشارة فقد سجلت النفقات المخصصة لدعم غاز البوطان برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 ارتفاعا بنسبة 70% أي بمعدل 97 درهما لكل قنينة من فئة 12 كغ.

هذا، فيما يتوقع أن ترتفع تكلفة دعم استيراد القمح لهذه السنة لتتجاوز 8,5 مليار درهم، إضافة إلى 1,3 مليار درهم الموجهة لدعم للدقيق الوطني من القمح اللين.

مجموعة من الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة المكلفة ماديا، بالإضافة إلى التصريب التدريجي للمنتجات المحتوية على السكر، حفاظا على صحة المواطنين والمواطنات.

وفيما يخص الورش المتعلق بتعميم التعويضات العائلية في إطار إصلاح الحماية الاجتماعية، فستعمل الحكومة على الشروع بتنزيله قبل نهاية سنة 2023؛ حيث سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، و3 ملايين أسرة في وضعية هشاشة وبدون أطفال في سن التمدرس.

وسيمت ذلك وفق مقاربة جديدة تقوم على الدعم المباشر، عبر استهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات، بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد، الذي سيتم تعميمه خلال سنة 2023 على كافة جهات المملكة.

وسيمت تمويل هذا الورش، على الخصوص، عبر إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم السنوات الثلاث القادمة، وكذلك عبر الإصلاح التدريجي للمقاصة انطلاقا من نهاية سنة 2023.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدولة الاجتماعية لا تقتصر على الحماية الاجتماعية فحسب، بل يعتبر إصلاح منظومة التربية والتعليم إحدى ركائزها الأساسية.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تنزيل خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية والتعليم التي حظي إعدادها بمشاورات موسعة مع مختلف الفاعلين، وتطلع من خلالها إلى الارتقاء بوضعية التلميذ، والأستاذ والمؤسسة التعليمية.

وقد خصص لها مشروع قانون المالية 6,5 مليار درهم إضافية، لتبلغ بذلك الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع حوالي 69 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وهكذا، خصص مشروع قانون المالية مليار درهم لتسريع تعميم التعليم الأولي، وحوالي 1,8 مليار درهم للرفع من عدد المستفيدين من المطاعم والداخليات، إلى جانب تخصيص 1,6 مليار درهم برنامج الدعم المشروط بالتدريس "تيسير" الذي سيتم استبداله بالتعويضات العائلية نهاية سنة 2023.

ويولي هذا المشروع كذلك أهمية كبرى للنهوض بوضعية الأساتذة والأطر التربوية، من خلال إحداث ما يفوق 20 ألف منصب مالي، وتسوية متأخرات الترقية، مع إيلاء أهمية كبرى للتكوين الذي سيخصص له ما يقارب 4 ملايين درهم برسم الفترة 2022-2026،

وفيما يتعلق بتحسين البنية التحتية وتوفير التجهيزات، فسيتم بناء 224 مؤسسة تعليمية وإعادة هيكلة 1746 بناية مدرسية.

ووفق نفس المنظور، تولى الحكومة أهمية كبرى للنهوض بالتعليم العالي

وإجمالاً، ينتظر أن تسجل تكاليف المقاصة لهذه السنة ارتفاعاً بنسبة 79%، دون احتساب تكاليف دعم مهني النقل العمومي.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص المحور الثاني من أهداف هذا المشروع والمتمثل في دعم الاستثمار، فستعمل الحكومة على التسريع بتنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار؛ خصوصاً من خلال تقليص الفوارق المالية فيما يتعلق بجلب الاستثمارات وتفعيل آليات دعم المشاريع الاستراتيجية، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم المقاولات المغربية التي تسعى لتطوير قدراتها على المستوى الدولي، وسيخصص مشروع قانون المالية لسنة 2023 مبلغاً يقدر بـ 3,3 ملايين درهم إضافية، لتفعيل ميثاق الاستثمار وتنزيل مختلف الالتزامات برسم مشاريع الاستثمار الصناعي. كما ستعمل الحكومة على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ومواصلة مجهود الاستثمار العمومي، خصوصاً فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، ومواصلة تنزيل الاستراتيجيات القطاعية بما يُمكن من تعزيز تنافسية المنتج الوطني وتقوية السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقيه؛ وقد تم الرفع من الاستثمارات العمومية بـ 55 مليار درهم لتبلغ 300 مليار درهم.

من جانب آخر، وإدراكاً منها لأهمية النظام الضريبي في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، تولى الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023، أهمية خاصة لمواصلة تنزيل أهم مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، والتي ستمكن من تحسين مناخ الأعمال عبر توضيح الرؤية لمختلف الفاعلين خلال السنوات الأربع القادمة.

ويتعلق الأمر على الخصوص بإطلاق إصلاح شامل للضريبة على الشركات، مبني على التوجه التدريجي نحو سعر موحد، مع الرفع من مساهمات الشركات الكبرى، التي تفوق أرباحها الصافية 100 مليون درهم، وكذلك مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين، وذلك بالموازاة مع تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة، وترشيد الإعفاءات والامتيازات الضريبية، والتنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للأشخاص الذاتيين مع اعتماد آلية حجز الضريبة في المنبع بالنسبة لبعض الدخول.

ومن أجل الرقي بمستوى العدالة المالية والتصدي للفتاوات الجهوية فيما يخص فرص جلب وتوطين الاستثمارات، سيتواصل تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، عبر تخصيص 10 ملايين درهم للجهات، إضافة إلى ما يزيد عن 6 ملايين درهم لمواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المالية والاجتماعية.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على التسريع بإصلاح الإدارة بهدف الرفع من مردودية الخدمات العمومية عبر تبسيط المساطر، وإطلاق استراتيجية جديدة للتحويل الرقمي تم تخصيص 1 مليار درهم لتنفيذها، في

إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها المتعلقة بتنزيل ورش اللاتمركر الإداري، إضافة إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في مختلف مناحي الحياة العمومية، والذي خصصت له الحكومة 300 مليون درهم في إطار هذا المشروع.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يحظى تدبير إشكالية نقص الموارد المائية بأهمية بالغة في هذا المشروع، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية لهذه الولاية.

وفي هذا الإطار، فقد سارعت الحكومة منذ تنصيبها إلى التعاطي بكل ما ينبغي من الحزم والمسؤولية لتسريع إنجاز مختلف المشاريع الهيكلية المتضمنة في البرنامج الوطني الأولي للماء 2020 - 2027، وعلى رأسها التسريع بتنفيذ مشاريع محطات تحلية مياه البحر، واستكمال بناء السدود المرجحة، وشبكات الربط المائي البيئي.

كما رصدت الحكومة من خلال مشروع قانون المالية، ما مجموعه 10,6 ملايين درهم لتدبير إشكالية ندرة المياه، بزيادة حوالي 5 ملايين درهم مقارنة بالسنة الماضية، وذلك لإنجاز المشاريع التالية:

- 4 ملايين درهم لمواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة وتصفية العقارات المرتبطة بها؛
- 1,5 مليار درهم مساهمة من الدولة في تمويل مشاريع التحلية؛
- 1,4 مليار درهم برسم مشاريع تزويد المراكز القروية والدواوير بالماء الصالح للشرب.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثالث والأخير من أهداف هذا المشروع بتعبئة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الإصلاحات في ظل حماية سيادة القرار الوطني عبر الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية والمالية.

فضان استدامة الإصلاحات يستدعي توفير كل الهوامش المالية الممكنة، من خلال تعبئة الموارد الضريبية ومواصلة تدبير التمويلات المبتكرة، بالموازاة مع ترشيد نفقات السير العادي للإدارة، وتفعيل إصلاح منظومة الصفقات العمومية، وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، إلى جانب عقلنة تدبير المحفظة العمومية، والرفع من مردوديتها.

وستعمل الحكومة على توفير الموارد الضرورية حيث سترتفع المداخيل العادية بحوالي 50 مليار درهم مقارنة بقانون المالية لسنة 2022، أي بزيادة قدرها 19% وذلك من خلال تعبئة الموارد الإضافية الناتجة عن مجهود مزدوج ضريبي وغير ضريبي.

فبالنسبة للموارد الضريبية والجمركية ستعرف زيادة ديال 14.5%. كما

الأمثل لكل مؤهلات بلادنا حتى نستطيع المزوجة بين إنجاز طموحنا الوطني من جهة، وامتصاص انعكاسات الأزمات العالمية المتوالية من جهة أخرى.

كما نعتبر هذا المشروع حلقة جديدة في مسار بناء الدولة الاجتماعية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وترجمة للبرنامج الحكومي المنسجم مع مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد، وهو مشروع يعكس بوضوح أسس الرؤية المستقبلية لمنظومتنا الاقتصادية والاجتماعية والمالية، من خلال المحاور التي تجسد تكاملا في الرؤية وانسجاما في التعاطي مع كافة القطاعات، خدمة للمصالح العليا لبلادنا ولمواطنينا.

وأؤكد لكم في الأخير حرص حكومة صاحب الجلالة والتزامها بالعمل على تجسيد روح التوافق البتاء أثناء مناقشة المشروع مع مجلسكم الموقرين.

وقفنا الله جميعا لما فيه الخير لوطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

أن إصلاح المؤسسات العمومية والتدبير النشط للمحفظة العمومية، بعد تفعيل الوكالة الخاصة بهذه الغاية، سيمكن إن شاء الله من رفع هذه الموارد بنسبة 39%، الشيء الذي سينعكس إيجابيا من خلال التقليل التدريجي لعجز الميزانية بما يُمكن من وضع مالتنا العمومية في مسار تقليص المديونية في حدود 70% من الناتج الداخلي الخام.

وأخذا بعين الاعتبار المجهود المالي الذي تفرضه مختلف الأوراش الواردة في هذا المشروع، واستحضارا للظرفية الدولية، وعلى الخصوص منها ما يرتبط بالتراجع المتوقع للنمو في منطقة اليورو، والذي سينعكس على الطلب الموجه لبلادنا، فإنه من المتوقع أن يحقق اقتصادنا الوطني نموا بنسبة 4% مع حصر معدل التضخم في حدود 2% وعجز الميزانية في 4,5%.
وقد تم بناء هذه التوقعات على الفرضيات التالية:

- ارتفاع الطلب الخارجي (خارج الفوسفاط ومشتقاته) بـ 2.5% فقط؛
- محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان بـ 200 دولار للطن.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، هي الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2023، وكما تابعت ذلك منذ المراحل الأولى لإعداد هذا المشروع، فقد عملت الحكومة على الإنصات لآرائكم وملاحظاتكم وعلى إشراك مختلف الفاعلين، حتى يكون هذا المشروع عنوانا لفعل جماعي، بعيدا عن الحواجز التقليدية بين الفرقاء، تتوخى منه الحكومة الاستثمار